

## تفتت الموقف العربي وضرب قضية فلسطين.. نبوءة القليبي التي حققها أبو الغيط



الأحداث الراهنة التي يعيشها العالم العربي والمخاطر المحدقة بالقضية الفلسطينية والمتأتية أساسًا من مشروع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب (صفقة القرن) وانخراط بعض الدول الخليجية في المد التطبيعي المخزي، يفرض علينا إعادة قراءة تاريخ العمل العربي المشترك ضمن إطار الجامعة العربية باعتبارها الكيان المسؤول عن تنسيق الجهد العربي للوقوف أمام خطط قطع روابط التضامن وتصفية القضية الجامعة.

كمسئمة بديهية يُمكن الانطلاق منها في هذا التقرير، فإن التطبيع الذي أعلنته بعض الدول العربية يأتي في سياق مسار متكامل وإستراتيجية وضعتها القوى الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية عبر قراءة ودراسة مبنية على التحليل الكمي والكيفي للأوضاع العربية على كل المستويات، وهو ناتج أيضًا عن تحولات في بنية النظام العربي وطبيعة الحكام الجدد وتغير الفاعلين في المؤسسة العربية (الجامعة) خاصة بعد ثورات الربيع العربي وبروز قوى محرّكة لهذا الكيان وتراجع القيادة التقليدية (القاهرة).

بالعودة إلى الوراء، يمكننا تفكيك عناصر الأزمة الراهنة ومسبباتها التاريخية والسياسية وحتى الاقتصادية، وكلها مرتبطة بكيان الجامعة العربية بصفته راعي العمل المشترك والمسؤول الأول تاريخيًا وعرفًا عن القضية الفلسطينية، ولا شك في أن الجامعة العربية ومنذ نشأتها تبنت القضية الفلسطينية منذ بداياتها الأولى واعتبرتها القضية المركزية ومناطق العمل المشترك الذي يتطلب الدفع بكل الطاقات والموارد، وهو ما يُفسر سيطرة الصراع العربي-الإسرائيلي على أعمال أغلب القمم العربية، إلا أن الجهود التي بُذلت من أجل توحيد الصف العربي دفاعًا عن هذه القضية لم تصل إلى حد الحيلولة دون قيام دولة الاحتلال أو مضيها في تحقيق أطماعها وتوسعاتها على حساب الحقوق العربية الأصيلة والمشروعة.

النشأة وتطور العمل

يُعطينا تاريخ نشوء التكتل والسياق الذي تكونت فيه الجامعة والأهداف التي تم تحديدها، فكرة شاملة عن البنية الأساسية للمؤسسة التي لا تزال قائمة حتى اليوم وأخفقت جميع محاولات تجاوزها أو تعديدها، فمنذ أن كانت الجامعة فكرة في رؤوس المشرفين عليها ظهر التناقض في توجهات قطبين متعارضين في الرؤى الجيوإستراتيجية للمنطقة، يهدف الأول إلى تكوين دولة قومية عربية واحدة تزيل آثار التقسيم الاستعماري وتجاوز مخلفات اتفاقيات سايكس بيكو وتعيد توحيد المنطقة العربية، والثانية تعمل على تكريس الهوية المحلية واستقلالية قرارات الدول.

الإشكال حسمه رئيس الوزراء المصري مصطفى النحاس بالتوقيع على بروتوكول الإسكندرية عام 1944 كوثيقة أولى للجامعة التي ستأسس في العام التالي (1945)، بترجيحه فكرة إنشاء رابطة تكتفي بدور التنسيق بين سياسات الدول الأعضاء على حساب الدعوة لإنشاء اتحاد الدول، وهو أمر سيلقي بظلاله على أعمال الجامعة وقدرتها على تحقيق أهدافها.

كرونيولوجيًا، يُمكن تقسيم عمل الجامعة العربية إلى 4 مراحل: الأولى تبدأ منذ نشأتها (1945) إلى تاريخ انعقاد قمة 1964، كانت دورية انعقاد القمم أمرًا خارج نطاق تفكير النظام الرسمي العربي، فخلال تلك الفترة (20 عامًا) لم تنعقد مؤتمرات عربية على مستوى القمة إلا مرتين فقط الأولى في أنشاص عام 1946 والثانية في بيروت عام 1956.

المرحلة الثانية هي مرحلة العمل والتعثر، حيث بذلت فيها محاولات جادة لتحويل القمة العربية إلى إحدى مؤسسات الجامعة التي تنعقد بصورة دورية ومنظمة، لكن دون الإصرار على أن تقتصر بالضرورة بعملية قانونية لتعديل الميثاق أو إضافة ملحق جديد له، وتمتد هذه المرحلة من عام 1964 وحتى عام 2000.

وشهدت هذه المرحلة انعقاد 22 مؤتمرًا للقمة، غير أن فكرة الدورية والانتظام لم تتحقق بالكامل طوال هذه المرحلة، حيث شهدت بعض الأعوام انعقاد مؤتمرات في عام واحد (1964 و1990)، وطالت لأكثر من سنتين وثلاث سنوات في بعض الأحيان (ما بين مؤتمر فأس الثاني عام 1982 ومؤتمر الرباط 1985)، وما بين مؤتمري القاهرة في يونيو 1996 وأكتوبر 2000، بل إنها وصلت إلى أكثر من 6 سنوات.

المرحلة الثالثة: بدأت عقب مؤتمر القاهرة لعام 2000 إلى غاية 2011، ويمكن أن نطلق عليها مرحلة الدورية المؤسسية، وفيها تم تقنين دورية انعقاد القمم العربية، وعرفت ولأول مرة في تاريخ الجامعة العربية، انتظام اجتماعات القمة العربية وتحولها بالفعل إلى اجتماعات دورية عادية لمجلس الجامعة على مستوى القمة تعقد مرة واحدة كل عام خلال شهر مارس.

المرحلة الرابعة انطلقت مع الثورات التي شهدتها المنطقة منذ 2011 إلى الآن، حيث شكلت الثورات وحصار قطر وحملات التطبيع ضغوطًا شديدة على جامعة الدول العربية، فلم تؤد فقط إلى سقوط قواعد العمل التي اعتادتها الجامعة وحسب، لكنها فرضت عليها أيضًا الدوران 180 درجة حول مبادئها وقناعاتها المستقرة.

أهم القمم والقرارات

قمة بيروت 1956، جاءت عقب العدوان الثلاثي على مصر وأعلنت في بيانها الختامي إدانتها لهذا العدوان وتمسكها بحق الدفاع المشروع عن النفس.

قمة القاهرة 1964 عقب قرار "إسرائيل" تحويل مياه نهر الأردن، طالب عبد الناصر بضرورة مشاركة دول الخليج بالموارد المالية اللازمة لتمويل مشروع تحرير فلسطين، كما تمت الدعوة أيضًا إلى توحيد الفصائل الفلسطينية وهو ما تحقق في قمة الإسكندرية من العام نفسه بميلاد منظمة التحرير.

قمة الخرطوم عقب نكسة 1967، عرفت بعد ذلك بـ“اللءات الثلاثة”، حيث وضع قرار في الفقرة الثالثة وهي: “لا سلام مع إسرائيل، لا اعتراف بإسرائيل، لا مفاوضات مع إسرائيل”.

قمة 1970 بالقااهرة إثر وقوع الاشتباكات بين المقاومة الفلسطينية والسلطات الأردنية، المعروفة باسم أحداث أيلول الأسود.

قمة 1973 بالجزائر عُقدت بناءً على طلب مصر وسوريا بعد حرب أكتوبر وأكدت ضرورة التحرير الكامل لكل الأراضي التي احتلتها “إسرائيل” في 1967، والاستمرار في استخدام النفط سلاحًا في المعركة.

قمة بغداد 1978 تم فيها اتخاذ قرار بتجميد عضوية مصر في جامعة الدول العربية، بسبب توقيع الرئيس الراحل أنور السادات على اتفاقية كامب ديفيد، ونقل مقر الجامعة العربية من القاهرة إلى تونس، واتخذت قرارًا بوقف تقديم أي قروض وإيداعات وتسهيلات عربية إلى الحكومة المصرية.

قمة عمان 1980 أقرت بقطع العلاقات مع أي دولة تنقل سفارتها من تل أبيب إلى القدس وهو القرار الذي لم ينفذ حتى الآن.

قمة فاس بالمغرب 1982، عقدت في أعقاب الهجوم الإسرائيلي على بيروت، حيث قدم العرب للمرة الأولى مشروعهم للسلام، الذي يقضي باستعدادهم للتفاوض على السلام مقابل انسحاب “إسرائيل” من كل الأراضي التي احتلتها عقب حرب يونيو 1967.

قمة الدار البيضاء 1989 وإقرار العرب إعادة عضوية مصر من جديد بعد 10 سنوات من تجميدها، وإعادة مقر الجامعة العربية من تونس إلى القاهرة.

في عام 1990 عقدت قمتان عربيتان الأولى في مايو ببغداد وعقدت الثانية منتصف أغسطس في القاهرة، وصدر عنها قرار يدعو العراق لسحب قواته من الكويت، وتشكيل قوى عربية مشتركة ونقلها إلى السعودية بموافقة 12 دولة ورفض 8 دول أخرى القرار.

قمة 2000 بالقااهرة عقدت بعد 3 أسابيع من اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية واقتحام المسجد الأقصى، بحثت القمة انهيار عملية السلام بعد فشل قمة كامب ديفيد الثانية وأدانت عدم استجابة “إسرائيل” إلى نداءات السلام، وأكدت الحقوق التاريخية في فلسطين كما نتج عن هذا الاجتماع تكوين صندوقين باسم الفلسطينيين تصل قيمتهما إلى مليار دولار.

قمة بيروت 2002 تبنت مبادرة ولي العهد السعودي آنذاك الأمير عبد الله بن عبد العزيز بشأن الصراع العربي الإسرائيلي أو ما يعرف بمبادرة حل الدولتين.

قمة شرم الشيخ 2003، رفضت الدول العربية غزو العراق فيما عرضت الإمارات اقتراحًا بتنحي الرئيس صدام حسين لتفادي الحرب وهو ما رفضه العراق.

قمة نواكشوط 2016 تم فيها التزام الدول العربية بالتصدي للتهديدات التي تواجه الأمن القومي العربي وتأكيد مركزية القضية الفلسطينية واعتبار عام 2017 عام إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأرض فلسطين،

قمة البحر الميت في الأردن 2017 تم فيها مناقشة ملف القضية الفلسطينية ورفض ترشيح “إسرائيل” لعضوية مجلس الأمن لعام 2019 و2020.

قمة الظهران في السعودية 2018 وسُميت قمة القدس، أكدت رفض كل الخطوات الإسرائيلية الأحادية الجانب التي تغير الحقائق وتقوض حل الدولتين وبطلان وعدم شرعية الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لـ“إسرائيل”، مطالبة دول العالم بعدم نقل سفاراتها إلى القدس أو الاعتراف بها عاصمة لـ“إسرائيل”، وتأكيد مركزية قضية فلسطين بالنسبة للأمم العربية جمعاء.

قمة تونس 2019 أكدت مركزية القضية الفلسطينية واعترافًا بالقدس عاصمة لفلسطين وتأكيدًا على الهوية السورية للجولان.

استنتاجات

من خلال العرض السابق لتواريخ القمم العربية وأسباب انعقادها، يُمكن الجزم بأن أغلب القمم جاءت كردود فعل لمبادرات (قرارات واشنطن) أو انتهاكات (الاحتلال) وليس تحسبًا أو تحررًا واستعدادًا لبعض الأزمات، وأن قراراتها ومخرجاتها لم تستهدف المعالجة الحقيقية لأسباب انعقادها بقدر ما كانت تستهدف تخفيف حدة الضغوط التي تثيرها هذه الأزمات على الأنظمة العربية.

كما يُستنتج أن فشل هذا الكيان في إدارة ملف حيوي (فلسطين) يهيم الأمة بأسرها يعود إلى عدة عوامل رئيسية أهمها: بنية التكتل وقواعده وقوانينه وغياب الإرادة السياسية للأنظمة التي ما زالت إلى الآن في حالة تبعية للولايات المتحدة، وإلى تغلغل القوى الغربية في أروقة الجامعة عبر وكلاء من نفس الجلدة.

ومن نافلة القول إن جامعة الدول العربية لم تُحسن إدارة الملف الفلسطيني ولم تؤصل لقواعد وسياسات مشتركة تقود من خلالها المعركة الرئيسية للعرب، ويتجلى ذلك في الاتفاقيات المبرمة بين بعض الدول العربية والاحتلال الإسرائيلي (مصر 1978) والسلطة الفلسطينية (1993) ثم الأردن (1994) التي لم تُثمر حلاً للقضية ولم تضمن حقًا للفلسطينيين.

فيما يخص القضايا الأخرى، فإن عجز الجامعة عن منع تدويل الأزمة العراقية الكويتية في المؤتمر الذي عقد مرة ثانية عام 1990، يُدلل على فشل ميكانيزمات التكتل الدبلوماسية والقانونية في إدارة النزاع وأن أداء الجامعة العربية كان ضعيفًا لا يرتقي لتطلعات الشعوب، إضافة إلى تحولها لهيئة تابعة للخارجية المصرية بدفع من حسني مبارك، وهو ما يفسر رفضه عقد جلسة مغلقة لمناقشة البيان الختامي لقمة القاهرة 1990 وتوجهه للتصويت مباشرة رغم معارضة بعض الدول، وذلك بحسب مذكرات أمين الجامعة العربية السابق عمرو موسى.

في ذات السياق، فإن حقبة التسعينيات تُعد من أسوأ فترات العمل العربي المشترك خلال هذه المرحلة، حيث لم تنعقد القمة العربية خلالها إلا مرة واحدة عام 1996، وهو مؤشر واضح عن بداية دخول النظام العربي من جديد في مرحلة التحنط السياسي، فيما يرى مراقبون ومنهم المحلل السياسي أحمد عوض، أن دور جامعة الدول العربية انتهى كمنظمة إقليمية تحمي أعضائها، منذ الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، وصمتها عن تقسيم السودان إلى شطرين متنازعين.

أما في 2011، فكانت جامعة العربية أمام فرصة تاريخية لتعديل أوتارها وبلورة موضع في قلب المشهد الجديد، إلا أنها عجزت عن مساندة التغييرات لأسباب هيكلية متمثلة في قوانين وقواعد التكتل التقليدية وبروز مجموعة ضغط تعمل على إدارة النظام من داخل جهازه الرئيسي وهي السعودية والإمارات بمساعدة مصر.

ارتباك الجامعة العربية في التعامل مع الربيع العربي تجلّى في مواقفها الواضحة في المراحل الأولى للثورات، حيث اعتبرت أحداث تونس في 17 من ديسمبر 2010، شأنًا داخليًا، فيما خيرت الصمت تجاه التغيير السياسي في مصر ولم يصدر عنها أي بيان أو وثيقة في الغرض، وكذلك في التعامل مع ملفات حارقة كالأزمة الليبية واليمنية، والأخيرة تم إحالة إدارة أزمته حصرًا إلى السعودية والإمارات خلفًا لميثاق الجامعة.

الجامعة العربية بلامحها ولاعبها الجدد صمتوا أيضًا عن المجازر الوحشية التي يرتكبها نظام الأسد وحليفاه الإيراني والروسي في سوريا، ولم يُحاول الدفع لفض النزاع العربي العربي المتمثل في حصار دولة عربية (قطر) من خمس دول عربية أعضاء في نفس "الرابطة".

بات من الواضح أن السعودية والإمارات كشفتنا عن رغبة جامحة في توظيف الجامعة لتدعيم موقفهما وكيانهما الخليجي وفق رؤية مغايرة للواقع وتمثلة أساسًا في التصدي لموجة الثورات ودرء خطرهما على أنظمتها، وبذلك يُمكن القول إن هذه القوى الصاعدة تعمل على إدارة السياسية الانتقالية للجامعة العربية بما يخدم مصالحها وأجنداتها الخاصة.

سبب ليس في الجامعة العربية بل في التي تتحكم في الجامعة العربية الإماراتو السعودية و مصر هم أدوات و دوات يتكلم بهم من قبل أمريكا و الكيان الصهيوني الغاسب للتراب و المقدسات الفلسطينيين

— محمد الجزائري (Mohamed39699130@) 2020 ,9 September

الأسباب.. هيكلية

من خلال التفصيل الزمني لعمل الجامعة العربية وجملة الصراعات التي عاشتها منذ نشأتها، يُمكن الوقوف على مجموعة من الاستنتاجات أهمها ما يلي:

الرابطة التي تكونت في الخمسينيات لم تكن تهدف لإيجاد أداة قانونية وسياسية تدفع نحو دمج البلدان العربية وتوحيد سياساتها لتعزيز استقلالها جميعًا وزيادة فرص تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على شاكلة الاتحاد الأوروبي وغيره من التكتلات.

الهدف كان تكريس الوضع الجيوإستراتيجي الذي خلفته الحقبة الاستعمارية وتأمين استمرار تبعية المنطقة للسياسات الغربية وبشكل خاص بريطانيا، وهذا واضح من نص بروتوكول الإسكندرية الذي جعل استقلال وسيادة الدول الهدف الأول لها دون التطرق لدمج أو توحيد.

قواعد عمل الجامعة تؤكد أن قراراتها تتخذ بالإجماع وليس بالأغلبية كما أن هذه القرارات ليست ملزمة إلا في حالة النزاع بين دول، هذا الأمر يُعطل اتخاذ قرارات مصيرية كإعادة هيكلة التكتل أو إنشاء مجلس الأمن العربي ومحكمة عربية.

استفرد مصر بمنصب الأمين العام، ما يعني تأثيره بقرارات دولته وتوجهاتها (7 أمناء من أصل ثمانية). عدم توافر قدرات عربية تتعامل مع النظام العالمي الجديد قصد حماية المنطقة من مخططات الهيمنة والتوسع الإسرائيلي.

فيما يخص موقف الجامعة من تطبيع الإمارات ودول أخرى مع الاحتلال واعتباره شأنًا سياديًا، فيعود أساسًا إلى إسقاط ميثاق الجامعة من بنوده النص الذي ورد في البروتوكول الذي يقضي بعدم إمكان قيام أي دولة عربية بانتهاج سياسة خارجية تخالف سياسة الجامعة أو تصطدم معها صراحة.

نبوءة القليبي وأجندة أبو الغيط

يمكن القول إن فترتي التونسي الشاذلي القليبي الذي خلف محمود رياض (استقال في مارس 1979) والمصري أحمد أبو الغيط مفصليتين في تاريخ العمل العربي، تتشابهان في الأزمات وحساسية المواقف وتختلفان في طريقة التعامل والتسيير، فالأول ترأس الجامعة العربية في ظرف عرف فيه العرب تشرذمًا في المواقف وانقسامًا حادًا على خلفية معاهدة كامب ديفيد التي وقعها الرئيس المصري الراحل أنور السادات وحرب الخليج الثانية، والثاني تميزت عهده بنكوص الجامعة عن هدفها الرئيسي وهو المحافظة على الحق الفلسطيني.

حاول القليبي ترميم التصدعات التي لحقت بالجامعة العربية وتنقية الأجواء المشحونة، باعتماده على فريق ضم أبرز النخب والكفاءات العربية منها الجزائري الأخضر الإبراهيمي واللبناني كلوفيس مقصود، وسعى إلى العمل من أجل تفعيل مؤسسات العمل العربي المشترك وإدارة الأزمات عبر قنوات دبلوماسية سلسلة تقوم على مبدأ التضامن العربي ووحدة الصف.

ويمكن اعتبار نص استقالة القليبي من أمانة الجامعة العربية وثيقة تاريخية ومرجعًا يحمل توصيفًا دقيقًا لتلك المرحلة الحرجة التي مر بها التضامن العربي، فالقليبي ومن ورائه بعض الدول كتونس وموريتانيا والجزائر وليبيا كانوا ضد العدوان علي العراق واجتياح الكويت في ذات الوقت، على اعتبار أن غزو العراق لا علاقة له بتحرير الكويت كما كان يدعي الأمريكيون ووكلاؤهم العرب، وهي رؤية تنم عن أن الأمين العام استشعر أن قبول التدخل العسكري في دولة العربية سيفتح الأبواب لأجندة أشمل قوامها سوق الدول العربية واحدة تلو أخرى إلى المذبح الاستعماري الجديد.

ويبدو أن نبوءة القليبي بدأت في التحقق منذ زمن، فبسقوط بغداد التي كان المشرق ينظر إليها كحصن لصد المد الشيوعي تداعت قلاع العرب تبعًا، ويقول الأمين الأسبق للجامعة العربية في نص استقالته (5 من سبتمبر/أيلول 1990): "قد أصبح من الواضح، أن العمل العربي مُقدم على انقسام خطير، وربما لمدة طويلة"، مضيفًا "الأمر، بلغ، اليوم، ذروة الخطورة... والسبب هو إصرار جهات أجنبية على استعمال القوة، وأولًا، وأساسًا، القضاء على قوة عربية، بإمكانها أن تحد من أطماع "إسرائيل" بالتوسع والهيمنة على المنطقة"، مؤكدًا أن "الدمار يهدد، اليوم، المنطقة كاملة، وكذلك القضية المركزية، قضية الشعب الفلسطيني، والانتفاضة المجيدة الباسلة، وقضية لبنان الجريح، التي تراجعت في سلم الأولويات العربية والعمل العربي المشترك".

القليبي كان له أيضًا تحفظ واضح على دور الجامعة العربية الذي أهمل الضلع الأهم في المعادلة وهي الشعوب، حيث أشار في حوار مع مجلة المستقبل العربي ونُشر في مارس/آذار 2016، إلى أن العالم العربي بحاجة إلى مشروع حضاري يُمكنه من نهضة حقيقية، وهي مرحلة تقتضي أن تركز الجامعة العربية على قاعدتين: الأولى أمور الدول والثانية شؤون المجتمعات.

على عكس القليبي الذي كان مثقلًا بهوموم الأمة، فإن دور أحمد أبو الغيط يُعد وظيفيًا بامتياز، فمنذ تقلده المنصب في 10 من مارس/آذار 2016 خلفًا لنبييل العربي، أثبت أنه أنموذج للدبلوماسية الكلاسيكي الذي يؤدي المهام الموكلة إليه دون اجتهاد، فيما يرى مراقبون وإعلاميون مصريون منهم وائل قنديل أن ترشيح أبو الغيط لهذا المنصب توافق مع "الرغبة الإسرائيلية، وهو إقرار صامت، وإذعان تام لإرادة التطبيع، كما كان يلتزم بها مبارك".

ثبت الأمين العام لجامعة الدول العربية احمد ابو الغيط مقولة: انه مجرد موظف "متغطرس" لا حول له ولا قوة، لقادة انظمة رسمية ظالمه ، حينما تجاهل في كلمته الحديث عن حصار دول عربية لدولة عربية شقيقة ، تمثل آخر حصون الشرف والكرامة العربية #الخليج #مصر #المغرب\_العربي  
pic.twitter.com/sP6eoUjut2

— جمال ريان (@jamalrayyan) 15 April 2018

ويبدو أن القاهرة انخرطت مبكرًا في خطط تفريغ التكتل العربي من أهدافه ومضمونه كرمز لهوية جامعة تمهيدًا لفك العزلة عن الاحتلال الإسرائيلي وتأكيد استقراره وانتماءه النهائي إلى المنطقة الشرق الأوسط، عبر توقيعها لاتفاقية كامب ديفيد ومن خلال تنصيب نبييل العربي على رأس الأمانة العامة وهي حلقة أخرى من سياسة تطويع النظام المصري للجامعة، فالرجل عمل مستشارًا سياسيًا وقانونيًا للوفد المصري في أثناء مفاوضات كامب ديفيد في أمريكا أواخر السبعينيات من القرن العشرين.

ذات الأمر ينطبق على النظام المصري الجديد بقيادة عبد الفتاح السيسي، الذي أحدث صعوده تحوّلًا جذريًا على سياسات الجامعة ومبدأ التضامن والوحدة العربية، وما تعين أحمد أبو الغيط الذي عرف عنه مواقفه المعادية لحركة مقاومة الفلسطينية حماس، إلا دليلًا على تغير في نهج دبلوماسية القاهرة وتماھيها مع مشاريع شق الصف العربي ومخططات الاحتلال.

اسم أبو الغيط ارتبط بصورة منقذ تسيبي ليفني من السقوط وبالتوتر الشديد في 2008 الذي نشب عند معبر رفح بين الفلسطينيين وقوات الأمن المصرية عقب القصف الاسرائيلي العنيف للقطاع ومحاوله الآلاف الفرار من القصف عبر مصر، وأثارت تصريحاته آنذاك غضبًا كبيرًا في قطاع واسع من الشعب العربي، حينما قال إن بلاده ”ستكسر رجل أي فلسطيني يتخطى حدودها“.

صعود الرجل للأمانة العامة للجامعة العربي رغم التحفظات الجزائرية القطرية، مثل منعرجًا حاسمًا في تهيئة عملية الاختراق الجيوسياسي الإسرائيلي للمنطقة العربية وفتح الباب لصفقة جديدة في الشرق الأوسط واعتراف واسع النطاق بالاحتلال الإسرائيلي ضمن مخطط تقوده واشنطن.

#لا\_لصهيئة\_الجامعة\_العربية

إذا فاز ابو الغيط بأمانة الجامعة العربية ستمارس الجامعة تطبيع رسمي مع الصهاينة

– Khamis Nour (@nourk211) March 9, 2016

في مقابل ذلك، وحتى نكون منصفين لا يمكن حصر تراجع موقع القضية الفلسطينية في جدول أعمال العرب في نكوص الأنظمة الحاكمة عن مسار المقاومة وانسياقهم وراء محاولات الغرب لتوظيفهم ضمن الإستراتيجيات الدولية، فالفلسطينيون أنفسهم يتحملون قسطًا من المسؤولية بعجزهم عن إرساء توافق داخلي صلب يمكنهم من الضغط والمساومة في الجامعة العربية وغيرها من المنظمات.

من السابق لأوانه تحديد ملامح الجامعة العربية الجديدة التي تسيطر عليها السعودية والإمارات بعد أن تراجع دور الدول الوازنة كالأردن ومصر التي تخلت عن دورها الريادي مقابل الدعم السياسي والمادي المزجي خاصة بعد صعود عبد الفتاح السيسي إلى السلطة، إلا أنه من المؤكد أن التضامن العربي تآكل وأخرج صدأه إلى العلن، وأن المنطقة تسير إلى مزيد من التشرذم مدفوعة بتغيرات راديكالية في منطقة الشرق الأوسط، وهو ما أكده الرئيس التونسي السابق محمد المنصف المرزوقي من أن ”الجامعة العربية كيان ميت“.

بالمحصلة، يمكن القول إن هيكل الجامعة بشكله الحالي لا يؤهله لتفعيل التضامن أو التآزر العربي أو الدفع في اتجاه تحقيق المصالح المشتركة كالأمن والنهضة بكل مستوياتها، لذلك فهي لن تخرج عن إطار الملتقى الجامع للحكومات والزعماء العرب الذي يُمكنهم من التنسيق وإرساء تفاهات في غرف مغلقة يطغى عليها منطلق المساومة وعقد الصفقات، أو من دور اللاعب الوظيفي الذي يُكرس من خلاله مشروع التقسيم الجديد لضمان مناطق نفوذ القوى الاستعمارية ووكلائها من مخاطر تطور الحركة الشعبية المعادية للغرب والكيان الصهيوني، خاصة أن الشارع العربي ما زال ينبض باسم القدس.